

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

**الأستاذ المساعد الدكتور
انتظار جاسم جبر
جامعة بغداد - كلية الآداب
قسم الجغرافية**

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

الأستاذ المساعد الدكتور
انتظار جاسم جبر
جامعة بغداد - كلية الآداب
قسم الجغرافية

المستخلص :

الفساد ظاهرة عالمية بدأت تأخذ حيزا كبيرا من اهتمام المجتمع الدولي نظرا لما يترتب على تفشيها في المجتمعات من تأثيرات سلبية في جميع مناحي حياة الشعوب فدخلت مرحلة دراستها وإيجاد السبل المناسبة لمكافحتها أعلى مراحل الاهتمام الدولي ومن هذه السبل هو إنشاء أجهزة رقابية تعنى بمكافحة الفساد وإيجاد الوسائل الكفيلة بإيقافها والحد منها .

تفشيت ظاهرة الفساد في العراق منذ عقود ، لكن شمولية الحكم السابق حال دون الإقرار بها علنا أو السعي لمكافحتها كونه الجزء الأكبر من منظومتها ، وبعد التحول الذي طرأ على نظام الحكم في العراق في نيسان ٢٠٠٣ دخل العراق مرحلة التعايش الواقعي مع حقيقة الفساد فأصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة الأمر رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ المؤسس لهيئة النزاهة .

للفساد الإداري والمالي آثار سلبية على كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما إن أسباب الفساد عديدة منها الصراعات السياسية فضلا عن الأسباب الهيكلية والاقتصادية وعوامل أخرى لذلك فأن مكافحة الفساد يتخذ سبل واليات متعددة انطلاقا من الفرد ووصولاً إلى مؤسسات الدولة عبر وسائل التربية والتنقيف وسن القوانين وتفعيلها .

وتبين من خلال البحث إن هناك تباين واضح لنسب الفساد في العراق على مستوى المحافظات ، كما وتبين إن أكثر محافظة تعاني من هذه المشكلة هي محافظة بغداد لأنها تمثل العاصمة إي أنها تضم وزارات الدولة واغلب مؤسساتها .

المقدمة :

يعد الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية تشمل مختلف البلدان ، حيث لا يوجد مجتمع خالي تماما من الفساد ، ولا توجد حكومة نظيفة من الفساد في كل المجتمعات ، لكن الاختلاف هو

وما هي أسبابه ونتائجه وهل هناك تباين لمستوى الفساد في العراق على مستوى المحافظات، وما هي السبل الكفيلة لمكافحته والحد منه .

فرضية البحث :

١- يعاني العراق من مشكلة كبيرة تتمثل بالفساد الإداري والمالي .

٢- ما الفساد الإداري والمالي ، وما أسبابه ونتائجه ، وما سبل مكافحته .

٣- يوجد هناك تباين واضح لمستوى الفساد الإداري والمالي بين محافظات البلد .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تسلط الضوء على مشكلة الفساد الإداري والمالي التي يعاني منها المجتمع العراقي والتي تلقي بظلالها على كل مواطن في العراق ، مع التطرق لذكر أسباب هذه الظاهرة وتداعياتها فضلا عن بيان التباين المكاني لهذه الظاهرة في العراق على مستوى المحافظات .

مفهوم الفساد الإداري والمالي :-

يُعرّف الفساد الإداري :- بأنه سلوك منحرف للإنسان مستغلا السلطة أو الصلاحيات أو القدرات التي لديه منفردا أو مع الآخرين لتحقيق مصالح خاصة به أو بهم أو لآخرين مادية أو معنوية خروجاً عن القواعد والمعايير القانونية والإدارية والأخلاقية المتفق عليها وطنياً وعالمياً (٢)

في مستوى الفساد من مجتمع لآخر . فالفساد هو جزء من الطبيعة البشرية ، فجذور الخير والشر موجودة في الإنسان وقد تتغلب نوازع الخير في البعض فيما تتغلب نوازع الشر عند البعض الآخر . ولابد من القول بأن ظاهرة الفساد ليست وليدة اليوم بل أنها موجودة منذ وجود الإنسان لكنها تتزايد وتتسع بشكل خاص في ظل الحروب وتدهور الحالة الاقتصادية والمعيشية وفي ظل الصراعات التي تحصل في المجتمعات . ويتسبب الفساد في خسائر اقتصادية كبيرة في المجتمعات المعنية إلى جانب التأثيرات السلبية الاجتماعية والسياسية . وتشير تقارير المنظمات الدولية بأن الخسائر السنوية التي تتكبدها البلدان النامية بسبب الفساد تتراوح بين ٢٠ - ٤٠ مليار دولار، (١) ولهذا فأن مشكلة الفساد تكتسب أهمية متزايدة وان مهمة مكافحة الفساد تبدو جلية من انتشار الهيئات الخاصة بمكافحة الفساد في مختلف بلدان العالم لذلك فقد اهتم هذا البحث بالفساد الإداري والمالي في العراق مع محاولة بيان تباين نسبه على مستوى المحافظات .

مشكلة البحث :

يعاني العراق من مشكلة كبيرة إلا وهي الفساد الإداري والمالي والذي ينعكس سلباً على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولكن ما هو الفساد الإداري والمالي

كما وعرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه سوء استغلال المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب شخصية مثل الرشوة والعمولة والابتزاز ، إي استغلال المنصب العام لتحقيق ربح مالي يتم الحصول عليه من خلال تقديم خدمة أو عرض عقود للمشتريات الحكومية والخدمات الحكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود أو المساعدة على التهرب من الضرائب أو الرسم الحكومي أو الكمركي أو المساعدة على غسيل الأموال أو التمكن من الحصول على قرض مصرفي (حكومي) بفائدة اقل من السائد في السوق لقاء رشوة أو خدمة للموظف المسؤول (٣) .

في حين عُرِفَ الفساد المالي :- بأنه يمثل مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات ، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية . (٤) .

أسباب الفساد الإداري والمالي في العراق :-

تكمّن وراء هذه الظاهرة الخطيرة مجموعة من الأسباب هي سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية ، وهي بمجملها :

١- أسباب هيكلية إي وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغير في قيم وطموحات الأفراد وهذا له أثره الكبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مسالك وطرق تعمل تحت ستار الفساد الإداري بغية تجاوز محدوديات الهياكل القديمة وما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الأجهزة الإدارية المركزية .

٢- انعدام العدالة في توزيع الثروة في المجتمع الأمر الذي ينجم عنه فئات ذات ثراء كبير وأخرى محرومة (٥) .

٣- محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الإدارية فضلا عن ضعف العلاقة ما بين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الجزئية . (٦)

٤- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة .

٥- تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك

العمل على تنظيم عوائدها، الأمر الذي دفع هذه الأحزاب إلى التزاحم والمنافسة للسيطرة على التزاحم والمنافسة للسيطرة على أكبر قدر ممكن من المناصب سواء التي تجلب لها الأموال أو تلك التي تحمي مصادر دخلها (وهم المسؤولون الحكوميون) (٨) ولهذا السبب فإن أغلبية العقود الحكومية في العراق اليوم تتضمن عنصراً من الفساد في مجال التجهيز وفي عمليات الدفع وتستمر المنافسة المحمومة من قبل الأحزاب للحصول على المناصب الرئيسية لتعظيم المنافع المالية ولهذا أصبح الفساد ضرورياً لاستمرار الوضع القائم في العراق .

١٠- لقد أكد عالم الاجتماع العراقي علي الوردي في كتابه وعاظ السلاطين على إن هناك صراعاً بين القيم الدينية والقيم الاجتماعية لدى العراقيين والذي أدى إلى بروز ظاهرة الازدواجية في الشخصية العراقية فالقيم الاجتماعية تطورت خلال الألف السنين من الثقافة البدوية والمعتقدات الموروثة التي تحترم النفاخر والقوة والسلطة وفي القيم البدوية ليس هناك قيمة اجتماعية لظاهرة جمع المال بل هناك قيمة فقط لحقيقة جمع المال (إي إن الناس تعرب عن إعجابها بالسلوك الاجتماعي البدوي الذي يحترم الشخص الذي يحصل على الثروة والسلطة وليس هناك اعتبار ديني أو اجتماعي لمثل هذا السلوك طالما أنه يعكس صفة الجرأة والشجاعة

حادثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة للفسادين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل .

٦- غياب قواعد العمل ومدونات السلوك الوظيفي في قطاعات العمل العام والخاص .

٧- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها .

٨- الأسباب الخارجية للفساد إي وجود علاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل البلد (٧)

٩- الأحزاب السياسية العاملة في الساحة العراقية ، فقد حصلت على وأنفقت أموالاً طائلة خلال السنوات الماضية وذلك من جراء الارتفاع الكبير الحاصل في أسعار النفط العالمية فضلاً عن الإنفاق الدولي الكبير نسبياً للأموال في العراق من باب المسعدات للنظام الجديد فقد سهل هذا المال على التوسع السريع في هذه الأحزاب . إن هذه الموارد كلما ازدادت لدى هذه الأحزاب كلما نمت وتوسعت وتعزز نجاحها وكلما تعزز نجاح الحزب كلما ازدادت حاجته إلى الأموال لدعم هيكلها التنظيمية ، وبسبب هذه الحلقة المفرغة فقد اتجهت الأحزاب نحو

٤. كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحقوق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب .

٥. فضلاً عن آثار اقتصادية وخيمة منها فشل البلد في جذب الاستثمارات الخارجية والحصول على المساعدات وهدر الموارد كما ويؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه . يساهم الفساد في تدني كفاءة الاقتصاد العام ، حيث انه يحد من الموارد المخصصة للاستثمار ويسبب توجيهها أو يزيد من كلفتها ، وكذلك أضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة ، ويمكن رصد بعض الآثار الاقتصادية المتعلقة بتلك الظاهرة منها :-

أ- حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي : للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي ، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تتطوي عليه هذه الاستثمارات من

(إي إن هذه الازدواجية تجعل من الفساد عرضه للانتقاد الشديد والإعجاب الشديد (٩) .

١١- ضعف الرقابة الداخلية والخارجية على حد سواء

آثار الفساد الإداري والمالي في العراق :-

لقد ترتب على ممارسة الفساد الإداري والمالي في العراق مجموعة تداعيات وآثار منها :

١. يؤثر الفساد على العدالة التوزيعية للدخل والثروات لصالح الأكثر قوة في المجتمع (والذين يحتكرون السلطة) أو المقربين منها وبالتالي تزداد الفوارق الطبقيّة في الدخل والثروات بما في ذلك من تأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعي والاستقرار السياسي (١٠) .

٢. إن انتشار وتعاظم الفساد يؤدي إلى تقليل إيرادات الخزينة العامة ويحرمها من موارد تحتاجها الدولة من إنفاق على الخدمات العامة لغرض تطويرها (١١) . إي إن ضياع أموال الدولة وسرقتها وتبذيرها على المصالح الشخصية سيؤثر بشكل سلبي على فئات المجتمع ولاسيما المهمشة (ذات الدخل المحدود والفقراء) .

٣. يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع وبروز التعصب والتطرف بالآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهايار القيم وعدم تكافؤ الفرص .

إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، يكون الفساد قد اضعف هذه التدفقات الاستثمارية ويعطلها كما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب وتراجع مؤشرات التنمية البشرية فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.

ب- توزيع الدخل والثروة : يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة ، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع ، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية .

ت- تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية : الفساد يساهم بشكل فعال في عرقلة التنمية الاقتصادية والتقدم الحضاري ، ويؤدي إلى انهيار المجتمع وعدم أيمان المواطن بالتالي بالدولة وحكومته ، فضلا عن انه يؤدي إلى إيجاد تفاوت طبقي .

ث- تأثير الفساد على المستهلك والاقتصاد القومي : تسبب آلة الفساد في الدولة برفع درجة عدم التيقن في الاقتصاد وتزيد من عدم فعاليته ، حيث انه يصيب بشكل مباشر النواحي الاقتصادية والسياسية لأي بلد، كما أن معدلات النمو الاقتصادي تتأثر بشكل كبير بدرجات الفساد، والبلدان التي يقل فيها الفساد يمكن أن يزيد دخلها القومي بنسبة ٤٠٠%، وكذلك يزيد الاستثمار فيما لو قورن ببلدان أخرى ينتشر فيها الفساد .

ج- الزيادة المباشرة في التكاليف : أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على الفساد هي الزيادة المباشرة في التكاليف ينقل عبئها إلى طرف ثالث قد يكون المستهلك أو الاقتصاد القومي ككل أو كليهما معاً، فالمبالغ التي يدفعها رجل الأعمال إلى الموظف الحكومي مقابل الحصول على تسهيل معين، يتم نقل عبئه عن طريق رفع الأسعار لتعويض الرشوة المدفوعة ، وقد تتحملها ميزانية الدولة إذا كانت الحكومة هي التي تشتري السلعة. وقد يؤدي استيراد هذه السلعة إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية ، وتخفيض قيمة العملة المحلية ، وهذا يعني أن الاقتصاد القومي هو الذي يتحمل عبء هذه الرشوة .

ح- آثار جانبية للفساد : بالنسبة للآثار الجانبية للفساد نجد إن هناك علاقة عكسية ما بين الفساد والكفاءة الاقتصادية للأجهزة الحكومية فانتشاره يقلل الكفاءة الاقتصادية ويؤثر على فاعلية وكفاءة البنية التحتية والإنتاجية للأجهزة الحكومية و يتسبب في إيقاف نموها وتطويرها والتي هي تكون الأساس في إعادة بناء المجتمع على المدى الطويل ، فضلا عن إن الفساد يزيد من معدلات الجريمة والفقر والتخلف لأنه يهدد الأحكام القانونية الموجودة.

٦. يقود الفساد الإداري والمالي إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة ، كما ويؤدي إلى خلق جو

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

مصالح المجتمع والدولة. وبهذا ستتوسع المسافة بين الأغنياء والفقراء والقضاء على الطبقة الوسطى من المجتمع وزيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل وانتشار الرشوة والفساد الإداري. ومن إفرازات ذلك الفساد الأخرى، استثناء روح اليأس بين المواطنين وانتشار حالة الإحباط التي تنعكس بشكل سلبي على العمل والإبداع لذلك تعد مهمة محاربة الفساد على درجة عالية من الأهمية كي يصادر إلى تهيئة فرص التقدم والنمو التي تجلب الخير والسعادة للفرد والمجتمع .

٩. يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وأضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها (١٣) .

١٠. إن الفساد في العراق اليوم يسيء إلى مصداقية الحكومة وأصبح يمثل تهديداً للأمن الوطني ففي الوقت الذي تعمل فيه الحكومة على جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد وإعادة أعمار البنية التحتية فإن المستثمرين الأجانب يضطرون لدفع المال لتسهيل الحصول على الخدمات المطلوبة التي يفترض إن تكون جزءاً من عمل الإدارة الحكومية الاعتيادية وهذا ما يدفعها إلى العزوف عن الاستثمار في العراق . ومن هنا

من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية .

٧. يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية.

٨. يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادية ويغير من هيكل الأنفاق الحكومي ويؤدي إلى تخفيض معدل الأنفاق على الخدمات العامة (١٢) . أما في ما يتعلق بالأضرار الاجتماعية للفساد فهي تتسحب على القضاء وعلى هيئة وسيادة القانون وذلك يؤدي بدوره إلى انهيار البيئة الاجتماعية والثقافية وانحراف أساليب التعامل والحياة بشكل يهدد النسيج الأخلاقي للمجتمع الذي تسود فيه المظالم وانعدام السلوكيات القويمة والتفاوت الكبير في توزيع الدخل الناجم عن تفاوت طبقي كبير (كما في الوقت الحاضر حيث التفاوت في الرواتب لموظفي الدولة مما دفع مفوضية النزاهة العامة لعقد مؤتمر وطني من أجل نظام رواتب عادل وفعال هو خطوتنا الأولى لمكافحة الفساد الإداري والمالي) وذلك الفساد يؤدي إلى اختلال التركيبة الاجتماعية ويزيد من الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار السياسية، إلى جانب تعرض شرعية النظام الديمقراطي والسياسي للتآكل المستمر وخطر ما في الأمر هو تركيز الثروة في أيدي حفنة قليلة لتستغلها في غير

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

فان الفساد الإداري والمالي من شأنه إن يعمل على أعاقا التنمية ويعرقل مساعي البلد للدخول سبل مكافحة الفساد الإداري والمالي والجهات المسؤولة عن مكافحته والحد منه :-

لا شك إن معالجة هذه الظاهرة الخطيرة تتطلب جهوداً متضافرة على مستوى المجتمع وبكل مؤسساته الحكومية والمدنية وفقاً لإستراتيجية طويلة المدى وشاملة انطلاقاً من الفرد ووصولاً لأعلى مؤسسات المجتمع في العراق ومع ذلك فانه بالإمكان أتباع السبل والآليات التي تعتبر في مجملها إما وقائية وأما علاجية للحد من هذه الظاهرة ، وهذه السبل والآليات هي كما يلي :

١. محاربة الفقر الذي يعتبر أهم أسباب الفساد والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية قدر المستطاع.

٢. إصلاح النفس البشرية كأداة لمكافحة الفساد وصيانتها من كل مظاهر الانحراف .

٣. إعادة النظر في الحصانة الوظيفية التي يمارسها رؤساء الدوائر في حماية موظفيهم من المحاسبة (١٤) .

٤. استخدام الإعلام في بناء ثقافة النزاهة وتشكيل القيم والعادات من خلال تخصص برامج ثابتة في الإذاعة والتلفزيون تهتم بمعالجة هذه المشكلة بوسائل مختلفة تشمل الندوات والإعلانات والتحقيقات

٥. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد من خلال ترسيخ مفاهيم الاستقامة والنزاهة والانضباط السلوكي سواء في المجال الوظيفي العام أو الخاص أو في مجال السلوك الاجتماعي . فالمجتمع المدني أضحي مشاركاً في إدارة الدولة ورسم سياستها ويلعب دوراً في عملية صياغة القرارات وسن التشريعات ويتحمل مسؤولية تصحيح مسارات الدولة ومنها مكافحة الغش والفساد الإداري والمالي من خلال الرقابة والتوجيه والاحتجاج (١٥) .

٦. أتباع أسلوب المحاسبة والمسائلة والشفافية والنزاهة ، إي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمسائلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم إي ان يكون الموظفين الحكوميين مسئولين أمام رؤسائهم الذين يكونون مسئولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (١٦).

٧. مقاضاة المخالفين والضرب بيد من حديد على الرؤوس الفاسدة داخل الجهاز الإداري (١٧).

٨. تبني العمل بالحكومة الالكترونية ولا بأس البدا بالحكومة الالكترونية المصغرة المختزلة بمكاتب الجهات العليا في المراحل الأولى لضمان شفافية حركة المعاملات التجارية والمالية كما وتتيح للمسؤول الأعلى والأجهزة

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

يكون فيها الفساد عائقاً في هيئة التنمية الاقتصادية .

٤- منظمة الشفافية الدولية والتي انشأت عام ١٩٩٣ وهي منظمة غير حكومية تعمل على مكافحة الفساد والحد منه من خلال العمل على وضع التشريعات وتبسيط الإجراءات .
إما الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد في العراق فهي :

١- هيئة النزاهة : تستجيب هذه الهيئة لحكم المادتين (٦) و(٣٦) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصادرة عام ٢٠٠٤ والتي صادق عليها العراق بالقانون (٣٥) لسنة ٢٠٠٧ ، وتكون مهمتها التحقق من حالات الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا والرشاوى والمحسوبية والمنسوبية والتمييز على أساس عرقي وطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام المال العام من خلال وضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يتوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة .

٢- المفتش العام : انشأت مكاتب المفتشون العامون بموجب قرار (٥٧) لسنة ٢٠٠٤ في الوزارات كافة مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشراف على الوزارات ومنع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال

الرقابية الاطلاع ومراقبة سير تلك العمليات والعقود المبرمة وبما يحد من الفساد في رأس الهرم والذي سينعكس ايجابياً على من هم دونه (١٨) .

٩. وتتطلب عملية مكافحة الفساد تعاوناً محلياً وعالمياً للحد من هذه الظاهرة الخطيرة التي تسبب هدر المال العام وعرقلة عملية التنمية .

١٠. تدور أسباب الفساد حول محورين الأول يتعلق بالفرد الذي تحركه ظروفه والبيئة المحيطة به أما الثاني فيتمثل بأسباب خارجة عن إرادة الفرد والتي تسهل له ممارسة الفساد المالي ومن أهمها ضعف الرقابة .

١١. تفعيل وحماية دوائر الرقابة المالية والمفتشين العامين .

إما الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد : فهي إما جهات عالمية

١- كمنظمة الأمم المتحدة التي أصدرت عدد من القرارات لمحاربة الفساد والتوعية بخطورته .

٢- البنك الدولي الذي وضع مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مواجهة الفساد والحد منه.

٣- صندوق النقد الدولي إذ لجأ إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة .

٣- ديوان الرقابة المالية : وهي الجهة المسؤولة عن التدقيق والرقابة المالية للمؤسسات والدوائر الحكومية في العراق ، انشأت عام ١٩٢٤ وتم تأكيدها بموجب الأمر رقم (٧٧) لسنة ٢٠٠٤ مهمته تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال مهمة التدقيق المالي وتقييم الأداء لغرض مكافحة الفساد المالي .

الفساد الإداري والمالي في العراق :-

إن الفساد الإداري والمالي في العراق ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري ولو بشكل محدود منذ نشأت الحكومة العراقية في العشرينات من القرن الماضي ، لكنها استفحلت بشكل خاص منذ الحروب العنيفة للنظام البائد وذلك منذ عام ١٩٨٠ وتفشيت كظاهرة كبيرة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وحصول عملية التغيير السياسي فقد أصبح الفساد الإداري والمالي آفة تتخر في جسد البلد والشعب وتعرقل مساعي التنمية وتسبب في انتشار الفقر . فقد انتشر الفساد بشكل كبير على مستوى الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى وأجهزة الجيش والشرطة والقوات الأمنية وعلى مستوى المحافظات كافة حتى إن الفساد قد أصبح

مؤسسة بحد ذاتها وقادرة على مواجهة أجهزة النزاهة وليس العكس (١٩)

تشير الكثير من الإحصاءات الصادرة عن المنظمات العالمية المعنية بشؤون النزاهة ومكافحة الفساد الإداري والمالي إلى إن العراق يحتل الصدارة بنسبة الفساد بين دول العالم ولعدة سنوات متتالية على الرغم من وجود الكثير من الدوائر الرقابية كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين ودوائر الأداء الحكومي في المجالات المالية والإدارية . ويحتل العراق هذه المراكز المتقدمة في مجال انتشار الفساد على الرغم من أن ما يتم تناوله بالتدقيق والتحقيق من قبل هيئة النزاهة لا يصل في أحسن الأحوال إلى نسبة (٥%) من حالات الفساد الإداري والمالي الموجود فعلا في دوائر الدولة وهذا بدوره يزيد من مستويات الفساد (٢٠) .

أوضحت منظمة الشفافية الدولية إن العراق ما يزال وبشكل متكرر يحتل مراتب متدنية في أغلب مؤشرات الفساد الدولية ، ففي العام ٢٠١٢ احتل العراق بحسب مؤشر الفساد (cpi) المرتبة (١٦٩) كأكثر البلدان فسادا إداريا وماليا من بين (١٧٥) دولة مع إحرازه ل (١٨) نقطة من معدل (١٠٠) نقطة مؤكدة إن هذه المؤشرات تدلل على إن العراق يقع في ذيل قائمة اضعف

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

الدول إدارة لملف مكافحة الفساد الإداري والمالي

وجاء في تقرير المنظمة إن هناك عمليات تهريب كبرى للنفط على الأصعدة كافة إذ تستخدم الأنشطة الفاسدة في هذا القطاع لتمويل كبار المجاميع السياسية وشخصيات ومجاميع إجرامية مسلحة ومليشيات (وقدرت كمية النفط المهربة للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨ بحدود ٧ مليار دولار) .

وعدت المنظمة إن وزارتي الداخلية والدفاع من اكبر مؤسسات القطاع العام تأثرا بحالات الفساد وغالبا ما توسم صفقات السمسرة والعقود العسكرية بفضائح فساد (٢١) . واعتبرت المنظمة إن حالات الرشاوى تشكل جانبا آخر

من الفساد الإداري في الأجهزة الأمنية حيث يضطر المتطوع الجديد لدفع ١٥ آلاف دولار للانخراط في العمل وأكدت عبر استطلاع اجري عام ٢٠١١ إن ٦٤ % من المواطنين العراقيين دفعوا رشاوى لعناصر في سلك الشرطة ، كما وهناك نمط شائع من أنواع الفساد في العراق والذي أدى إلى جلب أعداد كبيرة من الموظفين غير الأكفاء إلى القطاع العام ودوائر الدولة منذ عام ٢٠٠٣ حيث تلعب الروابط العشائرية والطائفية والسياسية والعائلية دورا كبيرا في ذلك (٢٢) .

وفقا للمؤشرات التي اعتمدها هيئة النزاهة لعام ٢٠١٢ في الميدان التحقيقي فقد تبين إن الهيئة تلقت ٨٦٣٩ بلاغا لمزاعم الفساد (جدول ١) .

جدول (١) جدول مقارنة البلاغات

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
٨٦٣٦	١٢٥٢٠	٨٩٥٨	٧٧٩٧	١١٨٤	لا تتوفر إحصاءات		٥٧٦

المصدر : مؤشرات عام ٢٠١٢ ، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٢ ، هيئة النزاهة ، جمهورية العراق ، ٢٠١٣ .

عملت الهيئة على التحقيق في ٣٣٣٥١ دعوى لهذا العام مع المدور من السنوات السابقة ، في حين بلغت الدعاوى المفتوحة في عام ٢٠١٢ فقط ١٧١٤٦ دعوى (جدول ٢) منها ٦٧٤١

دعوى إخبارية حسم منها ٣٥٤٢ دعوى بنسبة ٥٢،٥٤ % و ١٠٤٠٥ دعوى جزائية حسم منها ٧٢٣٠ دعوى بنسبة ٦٩،٤٩ % .

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

جدول (٢) جدول مقارنة الدعاوى المفتوحة

موضوع المقارنة	٢٠٠٤- ٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المجموع
الدعاوى الإخبارية	٢٦٩٧	٣٧١٢	٤٨٣١	٤٥٠٢	٧٦٥٠	٨٦١٧	٩٤٩٩	٦٧٤١	٤٨٢٤٩
القضايا الجزائية	٧٩٤	٢٣١٠	٣١٧١	٣٩٦٢	٦٤٤٩	٨٤٥٠	١١٦٧١	١٠٤٠٥	٤٧٢١٢
مجموع الدعاوى	٣٤٩١	٦٠٢٢	٨٠٠٢	٨٤٦٤	١٤٠٩٩	١٧٠٦٧	٢١١٧٠	١٧١٤٦	٩٥٤٦١

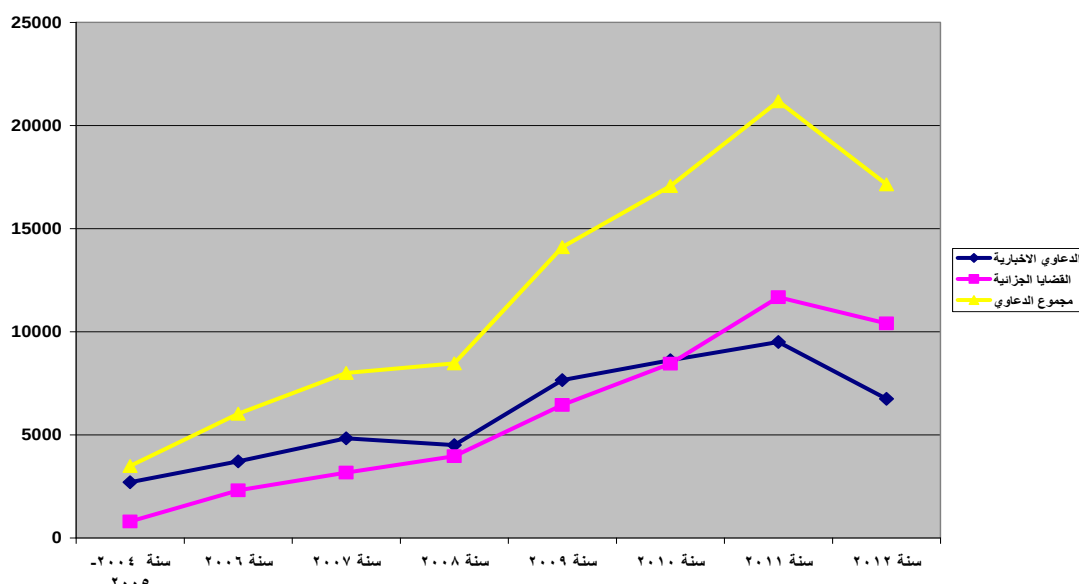
المصدر : مؤشرات عام ٢٠١٢ ، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٢ ، هيئة النزاهة ، جمهورية العراق ، ٢٠١٣ .

اختصاصها النوعي كبعض صور جرائم التزوير باستثناء المدور من الأعوام السابقة أي قبل صدور قانون الهيئة انف الذكر (٢٣) الشكل (١) . ويوضح الجدول (٣) الدعاوى المفتوحة (الجزائية والإخبارية) خلال ٢٠١٢ حسب المحافظات .

إن الانخفاض الحاصل في عدد الدعاوى الإخبارية والجزائية في عام ٢٠١٢ مقارنة بالأعوام السابقة سببه إن الهيئة قد عملت ضمن الاختصاص التحقيقي وفق المادة (١) من قانون هيئة النزاهة المرقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ ولم تلجأ إلى العمل على دعاوى إخبارية أو جزائية خارج

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

الشكل (١) مقارنة البلاغات والدعاوى المفتوحة من عام ٢٠٠٤ - ٢٠١٢



المصدر : بالاعتماد على الجدولين (١) و(٢)

جدول (٣) الدعاوى المفتوحة (الجزائية والإخبارية) خلال عام ٢٠١٢ حسب المحافظات

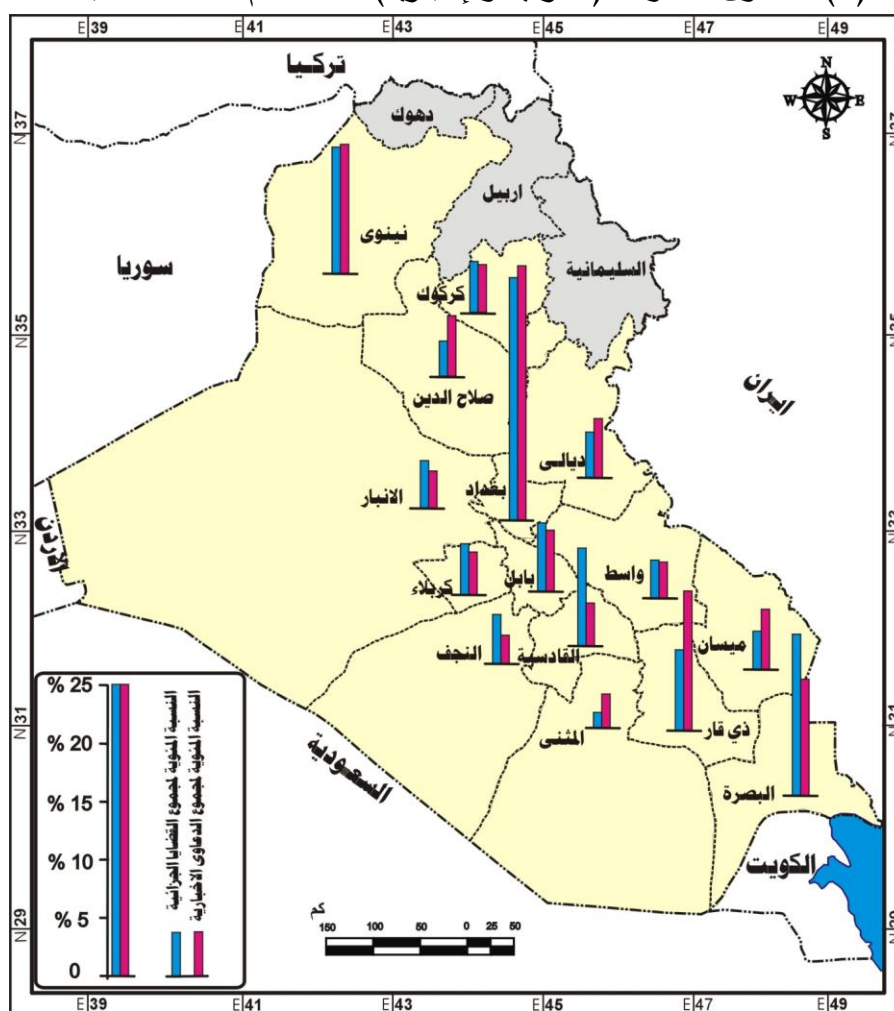
المحافظة	مجموع القضايا الجزائية	%	مجموع الدعاوى الإخبارية	%	المجموع	%
نينوى	١١٤٢	١١	٧٤٩	١١,١	١٨٩١	١١
كركوك	٤٦٦	٤,٤	٢٧٧	٤,١	٧٤٣	٤,٣
صلاح الدين	٣٢١	٣	٣٥٦	٥,٢	٦٧٧	٤
ديالى	٤١٧	٤	٣٤٦	٥,١	٧٦٣	٤,٤
بغداد	٢١٦٦	٢١	١٤٨٣	٢٢	٣٦٤٩	٢١,٢
الأنبار	٤٢٨	٤,١	٢١٨	٣,٢	٦٤٦	٣,٧
واسط	٣٦٤	٣,٤	٢٢٤	٣,٣	٥٨٨	٣,٤
بابل	٦٥١	٦	٣٦٧	٥,٤	٩٨٢	٥,٧
كربلاء	٤٦٣	٤,٤	٢٥٠	٣,٧	٧١٣	٤,١
ميسان	٣٤٦	٣,٣	٣٥٧	٥,٢	٧٠٣	٤,١
القادسية	٨٨٥	٨,٥	٢٥٢	٣,٧	١١٣٧	٦,٦

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

النجف	٤٥٦	٤٣	١٧٠	٢٥٥	٦٢٦	٣٤٦
ذي قار	٧٢٦	٧	٨٠٧	١٢	١٥٣٣	٩
المثنى	١٤٩	١٤٤	٢٠٣	٣	٣٥٢	٢٤١
البصرة	١٤٦١	١٤	٦٨٢	١٠٤١	٢١٤٣	١٢٤٤
المجموع	١٠٤٠٥	١٠٠	٦٧٤١	١٠٠	١٧١٤٦	١٠٠

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على : مؤشرات عام ٢٠١٢ ، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٢ ، هيئة النزاهة ، جمهورية العراق ، ٢٠١٣ .

شكل (٢) الدعاوى المفتوحة (الجزائية والإخبارية) خلال عام ٢٠١٢ حسب المحافظات



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (٣)
الخريطة الأساس : وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، خارطة العراق الإدارية، ٢٠٠٧.

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

ومن الجدول (٣) يتبين ما يلي :

١- هناك تباين واضح في عدد القضايا الجزائية والإخبارية إذ إن عدد القضايا الجزائية (١٠٤٠٥) قضية في حين إن عدد الدعاوي الإخبارية (٦٧٤١) دعوى .

٢- كما وإن هناك تباين واضح بين المحافظات على مستوى القضايا الجزائية إذ جاءت محافظة بغداد بالمرتبة الأولى وبعدد يصل إلى (٢١٦٦) قضية ونسبة (٢١%) في حين جاءت بعدها محافظة البصرة بـ (١٤٦١) دعوى ونسبة (١٤%) ثم محافظة نينوى بـ (١١٤٢) قضية ونسبة (١١%) ثم القادسية ، ذي قار ، بابل وهي على التوالي (٨٨٥ ، ٧٢٦ ، ٦١٥) قضية ونسب متقاربة (٨,٥% ، ٧% ، ٦%) إما بقية المحافظات فقد كانت عدد القضايا فيها بإعداد متقاربة ما بين (٤٦٦- ٣٢١) دعوى وهذه المحافظات هي (كركوك ، كربلاء ، النجف ، الانبار ، ديالى ، واسط ، ميسان ، صلاح الدين) ونسب (٤,٤% ، ٤,٤% ، ٣,٤% ، ٤,١% ، ٤,٤% ، ٣,٣% ، ٣%) في حين إن أقل محافظة في عدد القضايا الجزائية كانت محافظة المثنى بعدد (١٤٩) قضية ونسبة (١,٤%) .

٣- إما على مستوى الدعاوي الإخبارية فقد جاءت محافظة بغداد أيضاً في المرتبة الأولى بعدد الدعاوي الإخبارية بعدد (١٤٨٣) دعوى

ونسبة (٢٢%) من مجموع الدعاوي الإخبارية على مستوى البلاد جاءت بعدها ذي قار ، نينوى و البصرة بعدد دعاوي على التوالي (٨٠٧ ، ٧٩٤ ، ٦٨٢) ونسب (١٢% ، ١١,١% ، ١٠,١%) إما بقية المحافظات فقد كانت نسبها محصورة بين (٣-٥,٤%) إما أقل المحافظات في الدعاوي الإخبارية على مستوى البلاد فهي محافظة النجف بعدد (١٧٠) دعوى ونسبة (٢,٥%) .

٤- ولو لاحظنا مجموع الدعاوي (الجزائية والإخبارية) على مستوى المحافظات لوجدنا إن محافظة بغداد تأتي بالمرتبة الأولى ونسبة (٢١,٢%) تليها البصرة ثم نينوى ثم ذي قار ثم القادسية وهي على التوالي (٢١٤٣ ، ١٨٩١ ، ١٥٣٣ ، ١١٣٧) دعوى ونسب (١٢,٤% ، ١١% ، ٩% ، ٦,٦%) لاما بقية المحافظات فقد انحصرت بين (٣٥٢-٧٦٣) دعوى ونسبها أيضاً كانت متقاربة ما بين (٢,١%-٤,٤%) وهذا يؤثر حجم الفساد الإداري والمالي في العراق بشكل عام ولاسيما في المحافظات التي تصدرت النسب العالية كما هو الحال في (بغداد ، البصرة ، ذي قار ، القادسية) كما وبالإمكان إن يؤثر إلى إن حجم الفساد الإداري والمالي في محافظة بغداد قد يكون متعلقاً بوجود أغلب مؤسسات ووزارات البلاد في هذه المحافظة .

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

ولو تتبعنا مرتبة العراق وفقا لمؤشر الفساد الذي تعده وتنتشره منظمة الشفافية الدولية ، لوجدنا إن العراق يصنف بالمرتبة الثانية بعد الصومال وبالمرتبة الثالثة عالميا بعد الصومال ومينمار في نقشي الفساد الإداري والمالي للعام ٢٠١٠ وذلك وفقا لمؤشر مدركات الفساد (cpi) كما في الجدول (٤) :-

ومن جدير بالذكر إن حجم الدعاوى الإخبارية والجزائية مع البلاغات وصلت إلى (٢٥,٧٨٥) دعوى وبلاغ عن الفساد الإداري والمالي لعام ٢٠١٢ فقط وهذا يبين بشكل واضح حجم الفساد الإداري والمالي الذي تعانيه مؤسسات ووزارات الدولة في العراق (٢٣)

جدول (٤)

مؤشر مدركات الفساد لعامي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ للدول العربية (٢٤)

٢٠١٠			٢٠٠٩			السنة
الترتيب	الترتيب	الدرجة من	الترتيب	الترتيب	الدرجة من	الدولة
عربيا	دوليا	١٠	عربيا	دوليا	١٠	
١	١٩	٧,٧	١	٢٢	٧,٠	قطر
٢	٢٩	٦,٣	٢	٣٠	٦,٥	الإمارات
٣	٤١	٥,٣	٣	٣٩	٥,٥	عمان
٤	٤٨	٤,٩	٤	٤٦	٥,١	البحرين
٥	٥٠	٤,٧	٥	٤٩	٥,٠	الأردن
٦	٥٠	٤,٧	٦	٦٣	٤,٣	السعودية
٧	٥٤	٤,٥	٧	٦٦	٤,١	الكويت
٨	٥٩	٤,٣	٨	٦٥	٤,٢	تونس
٩	٨٥	٣,٤	٩	٨٩	٣,٣	المغرب
١٠	٩١	٣,٢	١٠	١١١	٢,٨	جيبوتي
١١	٩٨	٣,١	١١	١١١	٢,٨	مصر
١٢	١٠٥	٢,٩	١٢	١١١	٢,٨	الجزائر
١٣	١٢٧	٢,٥	١٣	١٢٦	٢,٦	سوريا
١٤	١٢٧	٢,٥	١٤	١٣٠	٢,٥	لبنان

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

موريتانيا	٢,٥	١٣٠	١٥	٢,٣	١٤٣	١٥
ليبيا	٢,٥	١٣٠	١٦	٢,٢	١٤٦	١٦
اليمن	٢,١	١٥٤	١٧	٢,٢	١٤٦	١٧
السودان	١,٥	١٧٦	١٨	١,٥	١٧٢	١٨
العراق	١,٥	١٧٦	١٩	١,٥	١٧٥	١٩
الصومال	١,١	١٨٠	٢٠	١,١	١٧٨	٢٠

المصدر : منشورات المنظمة العربية لمكافحة الفساد ٢٠١٠ .

إلا انه تراجع في الترتيب بين الدول العربية ليصبح وحده بالترتيب الأخير وبمرتبة (١٩) إما دوليا حصل على مرتبة (١٧٥) . ولقد أشارت هيئة النزاهة ضمن منشوراتها عن النزاهة والشفافية والفساد للعامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بأنه تقدر حجم الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري والمالي في الوزارات بحدود (٧,٥) مليار دولار للسنوات ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ موزعة حسب كل وزارة أو دائرة كما في الجدول (٥) .

ومن الجدول (٤) يتضح تصدر الصومال قائمة أكثر الدول العربية تفشيا للفساد إذ حصل على (١٠١) درجة من مجموع (١٠) درجات في عام ٢٠٠٩ واحتل المرتبة ١٨٠ دوليا من حيث الشفافية والنزاهة والوعي للفساد المالي والمرتبة (٢٠) إي الأخيرة بين الدول العربية وبقي بنفس الدرجة عام ٢٠١٠ وب نفس الترتيب (الأخير) بين الدول العربية . إما العراق فحصل على (١,٥) درجة وبمرتبة ١٧٦ دوليا و(١٨) (قبل الأخير معه السودان أيضا بنفس المرتبة) بين الدول العربية عام ٢٠٠٩ وب نفس الدرجة عام ٢٠١٠

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

الجدول (٥)

حجم الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري والمالي في الوزارات العراقية للأعوام ٢٠٠٩/٢٠٠٨

ت	اسم الوزارة / الدائرة	حجم الفساد بالدولار	نسبة الفساد %
١	الدفاع	٤ مليار	٥٣,٣٣
٢	الكهرباء	١ مليار	١٣,٣٣
٣	النفط	٥١٠ مليون	٧,١٦
٤	النقل	٢١٠ مليون	٢,٩٥
٥	الداخلية	٢٠٠ مليون	٢,٨١
٦	التجارة	١٥٠ مليون	٢,١١
٧	المالية والبنك المركزي	١٥٠ مليون	٢,١١
٨	الأعمار والإسكان	١٢٠ مليون	١,٦٩
٩	الاتصالات	٧٠ مليون	٠,٩٨
١٠	أمانة بغداد	٥٥ مليون	٠,٧٧
١١	التعليم العالي والبحث العلمي	٥٠ مليون	٠,٧٠
١٢	الرياضة والشباب	٥٠ مليون	٠,٧٠
١٣	الصحة	٥٠ مليون	٠,٧٠
١٤	العدل	٤٠ مليون	٠,٥٦
١٥	الزراعة	٣٠ مليون	٠,٤٢
١٦	الموارد المائية	٣٠ مليون	٠,٣٤
١٧	الصناعة والمعادن	٢٠ مليون	٠,٢٨
١٨	الهيئة العليا للانتخابات	١٠ مليون	٠,١٤
١٩	هيئة السياحة	١٠ مليون	٠,١٤
٢٠	التربية	٥ مليون	٠,٧
٢١	العمل والشؤون الاجتماعية	٥ مليون	٠,٧

- المصدر : - سعاد عبد الفتاح محمد ، واقع الفساد المالي والإداري في العراق ، Palestine
www.aman@yahoo.com بالاعتماد على كراس هيئة النزاهة العامة في العراق .
- مقالة سعد العنزي وجهة نظر تحليلية في الفساد مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية
 العدد السادس / السنة الثانية / آب ٢٠٠٢ .

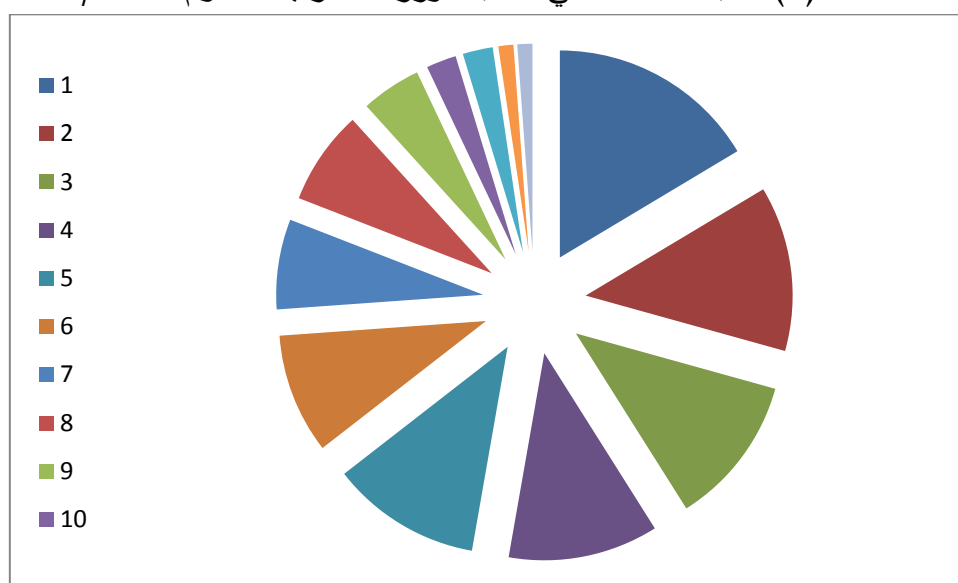
التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

ولعل نتائج الجدول أعلاه تقع ضمن الفساد المالي المنظور إما الفساد المالي غير المنظور فيقدر بأكثر من هذه المبالغ المحصورة والمتأتية من العقود والاختلاسات أو ترميم لمنشآت وتأجير طائرات وبواخر أو أكساء الطرق وغيرها .

ومما سبق يتضح إن جميع القطاعات الحكومية تخللها الفساد المالي ضمن نشاطاتها المختلفة وينسب تراوحت بين ٢,١١ % - ٩٨ % من حجم الأموال المخصصة .

ووفقا للجدول أعلاه فإن أكثر وزارات الدولة فسادا ماليا هي وزارة الدفاع وتليها وزارة النفط .

شكل (٣) نسب الفساد المالي حسب الوزارات العراقية للأعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٩



المصدر : بالاعتماد على الجدول (٥)

الاستنتاجات :-

٢. إن ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق ليست حديثة العهد غير أنها استفحلت لاسيما في الوقت الحاضر نظراً لما يمر به البلد ، إذ إن هذه الظاهرة تستفحل مع حدوث التغيرات السياسية إذ تضعف سلطة القانون ولاسيما إن البنى القانونية ومؤسسات الدولة في طور البناء والتغيير .

١. إن ظاهرة الفساد موجودة في جميع المجتمعات وهي ظاهرة قديمة ففي العراق كانت هذه الظاهرة موجودة حتى قبل نشوء الدولة العراقية عام ١٩٢١ غير إن المشرع العراقي قبل عام ٢٠٠٣ كانت يعتمد في معالجة الفساد الإداري والمالي على قانون العقوبات .

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

٣. نظراً لخطورة هذه الظاهرة فقد انتبهت لها دول العالم وأخذت تعمل على وضع المعالجات من خلال برامج التنقيف والتدريب والتطوير وتنمية ثقافة الإنسان بحقوقه وواجباته اتجاه نفسه ووطنه لمكافحة هذه الآفة .
٤. ولمحاربة الفساد فقد انظم العراق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٨ كما وتم إصدار قرار (٥٥) لعام ٢٠٠٤ والذي تم بموجبه تأسيس هيئة النزاهة لمكافحة الفساد .
٥. ولقد تبين من البحث إن محافظات العراق بشكل عام تعاني من فساد إداريا ومالياً غير إن محافظة بغداد تصدرت المركز الأول بنسب الفساد الإداري والمالي .
٦. إما على مستوى الفساد المالي في الوزارات فقد جاءت وزارة الدفاع في مقدمة الوزارات العراقية وبنسبة وصلت إلى ٥٣ % من الأموال المخصصة لهذه الوزارة .
٧. وتتطلب عملية مكافحة الفساد تعاوناً محلياً وعالمياً للحد من هذه الظاهرة الخطيرة التي تسبب هدر المال العام وعرقلة عملية التنمية .
٨. تدور أسباب الفساد حول محورين الأول يتعلق بالفرد الذي تحركه ظروفه والبيئة المحيطة به إما الثاني فيتمثل بأسباب خارجة عن إرادة الفرد والتي تسهل له ممارسة الفساد المالي ومن أهمها ضعف الرقابة المالية

التوصيات :-

للمواطنين لتحسينهم من الوقوع في مهاوي الفساد .

٧. العمل على إجراء تقييم دوري لجودة التشريعات واللوائح والقرارات والنظم الإدارية في مجالات محاربة الفساد تماشياً مع الالتزامات الدولية لاتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وجعلها تتواءم مع معايير الشفافية والنزاهة .

٨. تشجيع تحقيق فكرة (اليوم العراقي لمواجهة الفساد) تحت رعاية رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء .

٩. العمل مع المنظمات الدولية المهمة وتفعيل التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد للاستفادة من التجارب الدولية الناجحة .

١٠. ضرورة تفعيل النزاهة وجعلها مستقلة فضلاً عن استقلال القضاء

١١. ضرورة سن تشريع لتقليص أعضاء مجلس النواب والمحافظات و الاقضية .

١٢. تفعيل دور المفتشين الإداريين والماليين وحمايتهم .

١. اعتماد سبل الوقاية من الفساد الإداري والمالي متمثلة ببرامج التنقيف وإعداد مدونات السلوك والعمل على تضمين المناهج التربوية مفاهيم نبذ الفساد وإدانتته وتفعيل دور القوانين ووسائل الردع .

٢. اعتماد أسلوب المحاسبة والشفافية في إعلان انجازات وزارات ومؤسسات الدولة للاطلاع عليها وتقييم أعمالها

٣. تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات وسيادته القانون من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف .

٤. بناءً جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه وتحريره من كل المؤثرات .

٥. محاولة تقليل الروتين وتبسيط إجراءات العمل واعتماد مبدأ تقويم أداء الموظفين والمؤسسات لكشف الانحرافات .

٦. تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي من خلال العمل على رفع المستوى المعاشي

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

الهوامش :-

ministry foreign www.danida
publication .dk , 2003)

٤- www.marocard _ /... it.com
a3254.htm1

- www.nazaha.iq/search_web/tr
oby/4.doc

5- Patrick Dobel , j , The
corruption of state American political
science review , vol 72 , 1978 .

٦- ساهر عبد الكاظم مهدي ، الفساد
الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة ،
دائرة المفتش العام ، قسم التفتيش الإداري ، عبر
الموقع

:
www.nazaha.iq/search_web/mugas
be/..doc

٧- ميخائيل جمعيان ، الانحراف الإداري -
أسبابها وطرق علاجه ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

8- Jeffrey Conn john, corruption
in post – conflict Environment An
Iraq study case

- نادر فرجاني ، الحكم الصالح : رفعت
العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية ،
مجلة المستقبل العربي العدد ٢٥٦ حزيران ،
بيروت ، ٢٠٠٠ .

١- علاء حافظ عبد كاظم ، جريدة النهار
(البغدادية) ، العدد ٢٢ ، ك ٢ ، ٢٠١١ ،

٢- مازن زاير اللامي ، الفساد بين الشفافية
والاستبداد ، مطبعة دانية ، ط ١ ، بغداد ، ٢٠٠٧ .

- احمد علي صالح ، أمراض إدارية - تشخيص
وعلاج ، معهد التدريب والتطوير ، بغداد ١٩٩٨ .

- الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ،
مجموعة باحثين ، ضمن بحوث ومناقشات الندوة
الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية
بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ط ١ ،
ك ١ ٢٠٠٤ .

- ياسر خالد بركات الوائلي ، الفساد الإداري
مفهومه ومظاهره وأسبابه ، مجلة النبأ ، العدد
٨٠ ، ٢٠٠٦ .

3- لجنة الشفافية و التقرير الأول ،وزارة
الدولة للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية
٢٠٠٧ . وللمزيد (- غازي عثمان محمود ،
قياس وتحليل الفساد الإداري والمالي دراسة
تطبيقية في جامعة صلاح الدين ، مجلة بحوث
مستقبلية ، كلية الحداثة الجامعة ، العدد ٢٢ ،
danidالموصل ، العراق ، ٢٠٠٨ . -
action plan to fight corruption ,

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

www.nazaha.iq/search_web/mumuh/asbe/1.doc

- محمود الفطافطة ، الفساد : الصورة الأخرى للهلاك ، ٢٠٠٧-
www.aman-palestine.org

الفساد الإداري والمالي وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية
<http://tax.mof.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=21>

١٣- ياسر خالد بركات الوائلي ، الفساد الإداري مفهوم ومظاهرة وأسبابه ، عبر الموقع :

m.www.ahlabaht.org/47423091104
0-

- جواد كاظم محمد الموسوي ، الأضرار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري والمالي ، صحيفة الاتحاد

١٤- ألزمت المادة (١٣٦/ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ قاضي التحقيق بالحصول على الأذن من الجهة المختصة قبل إحالة الأوراق التحقيقية إلى المحكمة المختصة حيث نصت (.. لا يجوز إحالة المتهم إلى المحكمة بجريمة وارتكبت إنشاء تأدية وظيفته الرسمية وبسببها إلا بإذن من الوزير التابع له مع مراعاة ما تنص عليه القوانين الأخرى) المصدر : ناصر عمران

٩- مدحت القرشي ، الفساد الإداري والمالي في العراق أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته ، دراسات ، ٢٦/١١/٢٠١٢ ، عبر الموقع :
www.burathanews.com/news_article_182973.html

(وللمزيد : - فيحاء عبد الخالق البكوع وآخرون ، دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي ، مجلة بحوث مستقبلية ، كلية الحداثة الجامعة ، العدد ٢٥ ، الموصل ، العراق . - عباس كاظم الدعي وجبر احمد حسين ، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على العراق ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العدد ٢٦ ، العراق ، ٢٠١٠ . - سيروان عدنان ميرزا الزهاوي ، الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي ، الدائرة الإعلامية في مجلس النواب ، ط ١ ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٨)

١٠- مدحت القرشي ، مصدر سابق .

١١- نضال العليان ، الفساد الإداري والمالي في العراق وآثاره الاقتصادية ، جريدة النهار (البغدادية) ، العدد ٣٤ شباط ٢٠١٢ .

١٢- ساهر عبد الكاظم ، الفساد الإداري والمالي في العراق عبر الموقع :

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

- (الحكومة الالكترونية هو نظام حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والانترنت في ربط مؤسساتها بعضها ببعض وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموماً ووضع المعلومة في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة وتهدف للارتقاء بجودة الأداء . (المصدر ar.wikipedia.org) . - سعاد عبد الفتاح محمد ، واقع الفساد المالي والإداري في العراق ، Palestine@yahoo.com بالاعتماد على كراس هيئة النزاهة العامة في العراق .
- إنصاف محمود رشيد وآخرون ، فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق دراسة تطبيقية على جامعة الموصل ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٤ ، العدد ٨ ، ٢٠١٢ ، ص ٣٢٢ .
- ١٩- مدحت القریش مصدر سابق
- نجيب أوصالحی ، الفساد الإداري في العراق أسبابه والآليات الإستراتيجية لمكافحته ، جريدة الصباح ، ١٠/٨/٢٠٠٨ .
- ٢٠- المعهد العراقي ، تحالف مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق ، نشرة شهرية إخبارية تصدر عن المعهد العراقي ، العدد ١ ، ٢٠ ك ٢٠٠٩ عبر الموقع : [www. Iraq foundation.org](http://www.Iraqfoundation.org) (هيئة النزاهة هي مؤسسة
- الموسوي ، تعديل المادة ١٣٦/ب من قانون أصول المحاكمات الجزائية المثير للجدل ، شبكة أخبار الناصرية ، ٨/٥/٢٠١١ عبر الموقع : anr.ansiriyah.org/ifm.php?recordID=25696 - منظمة هاري كار غير الحكومية ، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية بدعم من منظمة ICSP ، مطبعة زانا ، دهوك ، آذار ٢٠٠٧ ، ص ٧٥-ص ٨٠ .
- OECD, Private sector, Development in the middle East and North Africa supporting Investment Policy and Governance Reforms in Iraq, 2007-2008
- ١٥- Jones. balkin ,Heller, Administrative corruption Strategic management journal,no4,2006
- ١٦- مازن زاير اللامي ، الفساد لبين الشفافية والاستبداد ، مطبعة دانيا ، ط ١ ، بغداد ، ٢٠٠٧ .
- ١٧- نادر احمد أبو شيخه ، الفساد في الحكومة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ١٩٩٤ .
- ١٨- عبد الرحمن ابو عوف ، الفساد الإداري في العراق وأمور أخرى ، صحيفة المثقف العراقي ، العدد ١٧٦٧ ، الثلاثاء ٢٤/٥/٢٠١١

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

الدولة للتنمية الإدارية ، جمهورية مصر العربية
(٢٠٠٧) .

٢٢- الشفافية الدولية ، الفساد بالعراق أذكى
العنف وعطل بناء الدولة ، عبر الموقع :
<http://www.76news.net/news.aspx?id=25976#sthash>

٢٣- مؤشرات عام ٢٠١٢ ، التقرير السنوي
لسنة ٢٠١٢ ، هيئة النزاهة ، جمهورية العراق
٢٠١٣، (البلاغ هو ما يرد إلى الهيئة من
معلومة عن قضية فساد وقد يكون مغفلاً إذا لم
يعلن المبلغ عن هويته ، الدعاوى الإخبارية هي
الدعاوى التي يجري التحقيق فيها من قبل الهيئة
وتحريها قبل عرضها على قاضي التحقيق ،
القضية الجزائية هي الدعوى التي عرضت على
قاضي التحقيق ويجري التحقيق فيها من قبل
محقق في الهيئة تحت إشراف قاضي التحقيق
التابع لمجلس القضاء الأعلى . المصدر نفسه)
٢٤- لقد تم توفير البيانات من خلال (بنك
التنمية الإفريقي ، مؤسسة برنلسمان ، وحدة
الاستخبارات الاقتصادية ، دار الحرية ،
مؤسسة البصيرة العالمية والبنك الدولي . للمزيد
: هشام يحيى ، مراجعة لمؤشر مدركات الفساد
، المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، ٢٠١٠ .

حكومية عراقية مستقلة أقرت بالقانون النظامي
الصادر عن مجلس الحكم المنحل بالامر ٥٥
لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف
المؤقتة المنحلة ، وظيفتها المساهمة في مكافحة
الفساد بوسائل متعددة تقسم إلى صنفين ١-
قانوني ٢- تنقيفي ، تربوي ، إعلامي .المصدر:
التقرير السنوي لهيئة النزاهة لعام ٢٠٠٨ ، هيئة
النزاهة ، جمهورية العراق ، ٢٠٠٨ .

٢١- <http://www.76news.net/new.aspx?id=25976#sthash>

QqKHDqyE.dpuf ((منظمة الشفافية الدولية
هي منظمة دولية Transparency
International Organization تأسست عام
١٩٩٣ ، اكتسبت شهرة في عمل استطلاعات
الفساد وتضم حالياً فروعاً في ٩٠ دولة وأمانتها
العامة في برلين في ألمانيا موقعها
www.transparency.org من أهم
المؤشرات التي تصدر عن المنظمة هو مؤشر
الفساد من أهم المؤشرات التي تصدر عن
المنظمة هو مؤشر الفساد CPI حيث يقوم
بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى
ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين)
المصدر : لجنة الشفافية ، التقرير الأول ، وزارة

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

المصادر :-

- ١- احمد علي صالح ، أمراض إدارية - تشخيص وعلاج ، معهد التدريب والتطوير ، بغداد ١٩٩٨ .
- ٢- بنك التنمية الإفريقي ، مؤسسة برنلسمان ، وحدة الاستخبارات الاقتصادية ، دار الحرية ، مؤسسة البصيرة العالمية والبنك الدولي .
- ٣- التقرير السنوي لهيئة النزاهة لعام ٢٠٠٨ ، هيئة النزاهة ، جمهورية العراق ، ٢٠٠٨ .
- ٤- جواد كاظم محمد الموسوي ، الأضرار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري والمالي ، صحيفة الاتحاد .
- ٥- ساهر عبد الكاظم مهدي ، الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة ، دائرة المفتش العام ، قسم التفتيش الإداري ، عبر الموقع : www.nazaha.iq/search_web/mugasbe/..do
- ٦- سيروان عدنان ميرزا الزهاوي ، الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي ، الدائرة الإعلامية في مجلس النواب ، ط ١ ، بغداد ، العراق ، (٢٠٠٨)
- ٧- الشفافية الدولية ، الفساد بالعراق أذكى العنف وعطل بناء الدولة ، عبر الموقع : <http://www.76news.net/news.aspx?id=25976#sthash>
- ٨- عبد الرحمن ابو عوف ، الفساد الإداري في العراق وأمور أخرى ، صحيفة المتقف العراقي ، العدد ١٧٦٧ ، الثلاثاء ٢٤/٥/٢٠١١
- ٩- عباس كاظم الدعي وجبر احمد حسين ، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على العراق ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ،
- كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العدد ٢٦ ، العراق ، ٢٠١٠ .
- ١٠- علاء حافظ عبد كاظم ، جريدة النهار (البغدادية) ، العدد ٢٢ ، ك ٢ ، ٢٠١١ .
- ١١- غازي عثمان محمود ، قياس وتحليل الفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية في جامعة صلاح الدين ، مجلة بحوث مستقبلية ، كلية الحداثة الجامعة ، العدد ٢٢ ، الموصل ، العراق ، ٢٠٠٨ . - danid action plan to fight corruption , ministry foreign publication .dk , 2003
- ١٢- فيحاء عبد الخالق البكوع وآخرون ، دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي ، مجلة بحوث مستقبلية ، كلية الحداثة الجامعة ، العدد ٢٥ ، الموصل ، العراق .
- ١٣- لجنة الشفافية و التقرير الأول ، وزارة الدولة للتنمية الإدارية ، جمهورية مصر العربية ٢٠٠٧ .
- ١٤- مازن زاير اللامي ، الفساد بين الشفافية والاستبداد ، مطبعة دانية ، ط ١ ، بغداد ، ٢٠٠٧ .
- ١٥- مجموعة باحثين ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، ضمن بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ط ١ ، ك ١ ٢٠٠٤ .
- ١٦- محمود الفطافطة ، الفساد : الصورة الأخرى للهلاك ، ٢٠٠٧ www.aman-palestine.org
- ١٧- مدحت القرشي ، الفساد الإداري والمالي في العراق أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته ، دراسات ، ٢٦/١١/٢٠١٢ ، عبر الموقع : www.burathanews.com/news_article_182973.html

التباين المكاني للفساد الإداري والمالي في العراق

- ١٨- المعهد العراقي ، تحالف مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق ، نشرة شهرية إخبارية تصدر عن المعهد العراقي ، العدد ١ ، ٢٠ ٢٠٠٩ ك عبر الموقع : www.iraqfoundation.org
- ١٩- مؤشرات عام ٢٠١٢ ، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٢ ، هيئة النزاهة ، جمهورية العراق ، ٢٠١٣ .
- ٢٠- ميخائيل جمعيان ، الانحراف الإداري - أسبابها وطرق علاجه ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ٢١- نادر احمد أبو شيخه ، الفساد في الحكومة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ١٩٩٤ .
- ٢٢- نادر فرجاني ، الحكم الصالح : رفعت العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٥٦ حزيران ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
- ٢٣- نضال العليان ، الفساد الإداري والمالي في العراق وآثاره الاقتصادية ، جريدة النهار (البغدادية) ، العدد ٣٤ شباط ٢٠١٢ .
- ٢٤- هشام يحيى ، مراجعة لمؤشر مدركات الفساد ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، ٢٠١٠ .
- ٢٥- ياسر خالد بركات الوائلي ، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه ، مجلة النبأ ، العدد ٨٠ ، ٢٠٠٦ .

The Spatial Difference of the administrative and financial Corruption in Iraq

Assistant Dr. Entezar Jassem Jaber

College of Arts/Geography Department

University of Baghdad

Abstract

Corruption is a global phenomenon began to take a great deal of interest in the international community because of the impact of the outbreak in the communities of the negative effects in all aspects of life of the peoples , entered the stage of study and find ways to combat the highest stage of international attention , and this way is the creation of oversight bodies concerned with the fight against corruption and find ways to ensure her arrest and reduction.

Rampant corruption in Iraq for decades , but the comprehensiveness of the previous regime prevented acknowledged publicly or seeking to control being a major part of its system , and after the shift in the regime in Iraq in April 2003 entered Iraq phase coexistence realistic with the fact that corruption issued a CPA dissolved order No. (55) for the

year 2004 the founder of the integrity Commission.

Administrative corruption and financial negative effects on all aspects of political, economic and social , as the causes of corruption, many of them political conflicts , as well as the structural causes of economic and other factors, so the anti-corruption take ways and multiple mechanisms from an individual and up to the institutions of the state through the means of education and education Lawson laws and activated.

And found through research that there is a clear contrast ratios of corruption in Iraq at the provincial level , and also shows that the more conservative suffer from this problem is the province of Baghdad, because they represent any capital it includes most of the state ministries and institutions